

العراق يوقع ثلاث اتفاقيات لإصلاح الجهازين الحكومي والتعليمي

و ذوي الاحتياجات الخاصة بالمهارات الأساسية لتقنية المعلومات والاتصالات. وقد تم توقيع اتفاقيات التعاون خلال زيارة قام بها مؤخراً وفد من مؤسسة الرخصة الدولية إلى محافظة إربيل برئاسة مدير عام المؤسسة جميل عرو لتدشين مشروع اعتماد المعلمين الذي تم تنظيمه وتنفيذه بالتعاون مع وزارة التعليم في بغداد دعماً للإنجازات السابقة التي تم تحقيقها من خلال مشروع «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم في العراق».

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

وقعت مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي لمجلس التعاون الخليجي، وهي الجهة المسؤولة عن نشر الوعي المعلوماتي والترويج لبرامج تنمية مهارات استخدام الحاسب، ثلاث اتفاقيات استراتيجية مع عدة جهات حكومية في بغداد وإقليم كردستان، وتماشياً تلك الاتفاقيات مع جهود الإصلاحات الحكومية والتعليمية في العراق والتي تهدف إلى تزويد الموظفين والمعلمين ومختلف شرائح المجتمع بما يشمل المرأة والباحثين عن عمل والمتقاعدين

مال وأعمال

business@alwasatnews.com

Monday 7 January 2013, Issue No. 3775

العدد 3775 الاثنين 7 يناير 2013 الموافق 25 صفر 1434هـ



حسن مشيمع



عارف هجرس



صالح فقيهي



سيد شرف جعفر

الآراء اتفقت على الحاجة إلى استقرار الأمن

حال عدم اليقين تسيطر على القطاع العقاري في البحرين

■ النمامة - عباس سلمان

تباينت آراء مسئولين في القطاع العقاري في البحرين بشأن التوجّه الذي سيسير عليه القطاع خلال العام 2013، بعد عامين من الركود بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة، ولكنهم اجمعوا على الحاجة إلى استقرار الأوضاع لبعث الحركة في السوق من جديد.

فقد رأى نائب رئيس جمعية البحرين العقارية، صالح فقيهي، أن ليس هناك مؤشرات حتى الآن تدل على تحسن القطاع العقاري في البحرين بسبب الأوضاع الأمنية التي تعيشها المملكة منذ بدء الاحتجاجات في شهر فبراير/ شباط العام 2011. كما بيّن أن زيادة أسعار السجل التجاري إلى 50 ديناراً بالإضافة إلى صعوبات في إصدار التراخيص وعراقيل تصيف مومما أخرى إلى القطاع العقاري في البحرين، الذي عانى كثيراً من الأزمة المالية العالمية في العام 2008، التي دفعت مطورين في المنطقة إلى حافة الهاوية.

أما مدير عام مجموعة غرناطة العقارية، حسن مشيمع، فأوضح أن السوق العقارية في العام 2013 هي أفضل من العامين 2011 و2012، والوضع يتحسن ولكن بشكل بطيء، وأرجع ذلك بحسب اعتقاده إلى الأوضاع الأمنية التي تمر بها البحرين والتي ذكر أنها «قلبت الموازين». وأشار مشيمع إلى أن «الفترة الخطيرة في القطاع العقاري انتهت، وهناك تداول يجري على العقارات يوماً؛ على رغم البطء الشديد، ووضعنا الآن أفضل بكثير عنه قبل عامين وهناك تداول عقاري مستمر. كان لدينا أمل في أن يكون التقدّم أفضل من ذلك». وأضاف مشيمع «نحن نتعدونا حدوث

استراتيجية لوزارة الإسكان يتم بموجبها تنفيذ بناء نحو 43 ألف وحدة سكنية خلال الفترة (2012 - 2017)، كجزء من جهود للتغلب على مشكلة الإسكان في المملكة، وتقليص قوائم الانتظار التي يرجع بعضها إلى التسعينيات.

وقد وقعت الحكومة اتفاقية مع شركة نسيج، وهي باكرة التعاون الحكومي مع القطاع الخاص على الصعيد الإسكاني، لبناء 4100 وحدة سكن اجتماعي بكلفة تبلغ 208 ملايين دينار، ضمن توجّه متزايد لإشراك القطاع الخاص في مشروعات الإسكان.

وصعدت أسعار العقارات في المنطقة بشكل حاد أثناء الطفرة قبل أن تهوي بفعل تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأميركية في سبتمبر 2008، قبل أن تمتد إلى بقية الدول في شكل أزمة ائتمانية. وأدى تراجع أسعار العقارات والأموال إلى خسائر كبيرة بين الشركات والمصارف التي كانت تركز في نشاطها على التمويلات العقارية.

مسئول عقاري بحريني أفاد بأن أسعار الأراضي في مملكة البحرين بدأت في التعافي في الأونة الأخيرة؛ وخصوصاً في المناطق التي تصنف بأنها «ممتازة»، مثل منطقة السيف الراقية والجفير، وأعرب عن التفاؤل خلال النصف الأول من العام 2013.

وأبلغ رئيس الوكالة العقارية سيدشرف سيدجعفر «الوسط» أن «الأسعار بدأت في الانتعاش»، إذ صعدت في منطقة الجفير إلى 35 ديناراً للقدم المربع من 25 ديناراً في السابق، في حين أن الأسعار وصلت إلى 50 ديناراً للقدم المربع من نحو 30 ديناراً في السابق «نتيجة عدم وجود مخططات جديدة».

في البحرين لا يزال لا يساعد على الاستثمار بقوة، وبعض المستثمرين لا يزالون مترددين في الدخول في استثمارات جديدة.

وعزج فقيهي إلى خطة لتأسيس صندوق مالي مشترك لمساندة المشروعات العقارية المتعثرة في البحرين، فذكر أن هناك «شدّ وجذب» أي أن مفاوضات تجري ولكن لم تصل إلى حد التنفيذ.

وكان نائب رئيس مجلس الوزراء، الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، قد كشف في 24 مايو/ أيار العام 2012 عن خطة لتأسيس صندوق مشترك لمساندة المشروعات العقارية المتعثرة في البحرين، وحجمه يعتمد على حجم هذه المشاريع. وأضاف «المستثمرون هم الذين سيقومون بتحديد المتطلبات لأن كل مشروع له متطلباته الخاصة. الصندوق سيشارك ولن يقدم فقط تمويلاً، وكل حالة بحسب احتياجاتها».

وتعثرت بعض مشروعات التطوير العقارية في مملكة البحرين التي يقطنها نحو 1.2 مليون نسمة، تصفهم تقريباً من الأجنب، إثر الأزمة المالية العالمية التي ضربت الأسواق في سبتمبر/ أيلول العام 2008، وما تبعها من أزمات اقتصادية في منطقة اليورو، وفاقم ذلك الاحتجاجات المناهضة للحكومة.

من جانبه، ردّ المدير الإداري لبيت التعاون للاستثمار، أحمد القائد، على سؤال عن توقعاته في العام 2013، فأفاد بأنه «متفائل بأن العام الجديد سيكون أفضل من 2012»، وأرجع ذلك إلى خطط طرح مشاريع حكومية لبناء وحدات سكنية.

وأضاف أن الناس بدأت كذلك في بناء مشاريع سكنية بعد بطء شديد شهده القطاع في العامين 2011 و2012. وحصدت الحكومة البحرينية خطة

وأردف أن زيادة أسعار السجل التجاري من 20 ديناراً إلى 30 ديناراً ثم إلى 50 ديناراً لا يشجّع على فتح مكاتب، وليست هناك بوادر تحسّن في مقومات القطاع العقاري. على رغم أن هناك مطورين يرغبون في التطوير، إلا أن عراقيل من بعض الوزارات الخدمية مثل البلديات، وكذلك شروط غير ميسرة تحول دون ذلك.

وبيّن «هناك تأخير في منح التراخيص، أو ما يسمى (Red tape). الدولة منفتحة وتشجّع الاستثمار، لكن هناك عراقيل».

وأضاف «هناك شركات جديدة ومطورون من البحرين وبقية دول الخليج العربية يفضلون الاستثمار في المشاريع العقارية مثل بناء العمارات والمجمعات التجارية، لكن الاستثمارات قلت بنسبة كبيرة بسبب الأوضاع الأمنية. أنا لست متشائماً ولا متفائلاً في العام 2013، لأن ذلك يعتمد على الوضع الأمني».

أما هجرس فقد قال: «أتوقع أن يكون العام 2013 أفضل من العام 2012، والمؤشرات تدل على ذلك. صحيح أن الهدوء مطلوب وأن الأمور التي حدثت في العام 2012 لا تشجّع المستثمرين في أي قطاع، لكن إذا كان هناك استقرار يكون هناك تطور وتنمية».

وبيّن أن القطاع العام لديه مشاريع في العام 2013، وهي أكبر موازنة مشاريع، بسبب الدعم المالي من دول الخليج العربية والتي تبنت مساعدة مالية تبلغ مليار دولار كل عام على مدى 10 أعوام.

وأضاف «الحركة في سوق البحرين في الوقت الحاضر تتركز على الوحدات الميسرة. أما الوحدات الفخمة فهي محدودة في السوق». كما أفاد أحد المستثمرين البحرنيين، الذي رغب في عدم ذكر اسمه، أن الوضع

لجنة القطاع الصناعي تدعو لوضع حلول جذرية لتكديس الشاحنات على جسر الملك فهد

■ النمامة - غرفة التجارة

بحث لجنة القطاع الصناعي في غرفة تجارة وصناعة البحرين ضرورة الاستثمار في إعداد الزيارات الميدانية إلى الجهات المعنية المتمثلة بوزارات وهيئات المملكة منها هيئة تنظيم سوق العمل ووزارة البلديات والتخطيط العمراني والهيئة العام للتأمينات الاجتماعية وهيئة الكهرباء والماء، بهدف مناقشة جميع المشاكل والمعوقات التي تواجه هذا القطاع الحيوي والمهم وإيجاد الحلول المناسبة لها لتعزيز عملية النمو الاقتصادي في مملكة البحرين خلال الفترة المقبلة، إضافة إلى قيام اللجنة مؤخراً بزيارتين إلى كل من وزارة الصناعة والتجارة وصندوق العمل «تمكين» ومناقشة القضايا المتعلقة بخدمة القطاع الصناعي في البلاد.



عبدالحاميد الكوهجي

المعنية التي تعتمد اللجنة القيام بها خلال الفترة المقبلة لوضع الحلول الممكنة من أجل تنمية وتطوير القطاع الصناعي في مملكة البحرين.

يشار إلى أن لجنة القطاع الصناعي بالغرفة يترأسها عضو مجلس إدارة الغرفة عبدالحاميد عبدالجبار الكوهجي، وتضم في عضويتها: درويش أحمد النمامي، عادل عبدالرحمن، وأكبر جعفري، محمد محمود، حامد فالج، عبدالكريم أحمد الراشد، عبير محمد الكسار، عبدالرحيم فخر، خالد محمد عبدالرحمن، تهدف إلى المساهمة في تنمية مملكة البحرين صناعياً، وكذلك تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في المجال الصناعي، واقتراح البرامج والمشاريع الهادفة إلى معالجة المعوقات التي تواجه الصناعة في مملكة البحرين.

الإدارة عبدالحاميد الكوهجي خلال اجتماع اللجنة الذي عقد مؤخراً في مقر بيت التجار، على أهمية تكاتف وتعاون جميع الأطراف ذات العلاقة لخدمة القطاع الصناعي في مملكة البحرين خاصة أن الصناعة من القطاعات الأساسية الداعمة لرؤية البحرين الاقتصادية للعام 2030.

وأوضح أن اللجنة تستعمل على السعي لحل المشكلات والصعاب التي تعوق تنمية هذا القطاع الصناعي لبحث وبلورة خطة عمل مشتركة تستهدف تنشيط القطاع والنهوض به وتطويره، مشيراً إلى أن اللجنة ستسعى لخدمة البحرين بهذا المشروع للمساهمة في الحركة الاقتصادية بالمملكة.

وتم خلال الاجتماع الاتفاق على أهمية إعداد المبادرات والمشاكل التي تعوق عملية نمو القطاع الصناعي وعرضها على الجهات

وبحث الاجتماع ضرورة الإسراع بوضع حلول جذرية لمعالجة الازدحام الشديد المتواصل وتكدس الشاحنات على جسر الملك فهد والذي يحدث بصورة شبه يومية من الجانبين البحريني والسعودي، وإبداء قدر أكبر من المرونة وإجراء الترتيبات والإجراءات اللازمة من أجل الحصول على أفضل النتائج لتحقيق انسيابية حركة الشاحنات، وخاصة أن استمرار تكدس الشاحنات على جسر الملك فهد يؤثر بشكل مباشر على الشركات الصناعية البحرينية من حيث أسعار البضائع سواء المستوردة أو المصدرة التي تكون غير منافسة للسلع والبضائع من دول المنطقة وبالتالي إعاقة وتأثر أرباح الشركات الصناعية البحرينية. وأكد رئيس لجنة القطاع الصناعي بغرفة تجارة وصناعة البحرين وعضو مجلس